

تأمينات «طيران الشرق الاوسط» هل تخرج الى العلن؟

بقلم جوزف زخور

الرئيس السابق لجمعية شركات الضمان في لبنان

دأبت شركة طيران الشرق الاوسط ومنذ منتصف الستينات، على تأمين اسطولها الجوي، ومسؤوليتها حيال الركاب والبضائع، ومنتشاتها في انحاء لعالم حصراً، وبالتراضي مع شركة وساطة غير مقيمة على الاراضي اللبنانية. وكان من نتائج هذا التعامل الحصري، والذي يجري بشكل يخلو من الشفافة، ان بقيت الاقساط التي تدفعها الشركة وهي تبلغ ملايين الدولارات سنوياً، خافية على شركات التأمين سواء في لبنان ام في الخارج. كما اتاحت للهيئات الضامنة وشركة الوساطة في الخارج ان تتقاضى تلك الاقساط والعمولات، من غير ان تدفع للخزينة ما يعود اليها من رسوم وضرائب. ان شركة طيران الشرق الاوسط تعتبر واقعاً من مؤسسات القطاع العام، خصوصاً وانها تستمد بقاءها من اموال يقدمها لها المصرف المركزي. وبمناسبة انتخابه رئيساً لها، اخذ الاستاذ محمد الحوت على عاتقه تحويل الشركة الى مؤسسة رابحة.

ولما كان تأمين اخطار الطيران هو واحد من اهم اوجه الانفاق في الشركة، فانه سوف يكون من المناسب ان يصار الى اعتماد قواعد جديدة في التعامل واسواق التأمين، فتلغى الحصرية في التعاقد، وتوجه الدعوة الى جميع لشركات المسجلة في لبنان، للمشاركة في تقديم العروض. ان من شأن هذا التدبير ان يطمئن الرأي العام الى ان التعاقد يجري علناً، وبالسعر الانسب، ومن غير تفريط بحقوق الخزينة.

ان شركات التأمين الوطنية، لاتدعي انها تملك القدرة على ضمان الاساطيل الجوية باموالها الذاتية، الا انه يمكنها ان تشارك بتقديم العروض باسم ولحساب تجمعات ضمان الطيران العاملة في سوق لويديز او غيرها من اسواق التأمين العالمية.

وان الاخطار التي يجري ضمانها بواسطة الشركات المحلية سوف تجول حتماً الى التجمعات العالمية المتخصصة لضمان اخطار الطيران في لندن وباريس ونيويورك وغيرها من عواصم التأمين العالمية. ذلك ان ضمان هذا النوع من الاخطار يتجاوز القدرات الذاتية لشركات التأمين حتى العالمية منها.

وهناك تجمعات «كونسورتيوم» داخل سوق لويديز وغيرها تتوزع تلك الاخطار فيما بينها بشكل يتناسب والطاقة الاستيعابية لكل منها. ان اشراك الشركات الوطنية في تقديم العروض يؤدي عملياً الى اكثر عدد للاعبين وتأجيج المنافسة فيما بينهم.

ولقد درجت الدول العربية على دعوة الشركات الوطنية فيها الى تقديم عروض لتأمينات الطيران. واثبتت تلك الدعوات جدواها في خفض الفاتورة التأمينية في سوريا كما في المملكة العربية السعودية والمغرب وغيرها، وبذلك خففت عن كاهل الخزينة العامة في تلك الدول اثقالاً هائلة.

لقد مضت سنوات ونحن ندعو الى الكشف عن الخفايا والاسرار التي تحيط بملف شركة طيران الشرق الاوسط. ولقد سقطت كل الدعوات التي اطلقناها على آذن صماء.

وكان يمكن ان نغض الطرف عن هذه الحالة الشاذة لو ان شركة طيران الشرق الاوسط بقيت شركة خاصة تنفق كما تشاء وبمقدار ما تشاء من اموال اصحابها. اما وقد أصبحت الشركة مرفقاً ينفق من المال العام، فان لكل لبناني بعد اليوم ان يطلب حساباً بكل ما يجري داخل جدران الشركة.

ولشركة التأمين والوساطة اللبنانية ان تقول كلمة في هذه المواضع، ليس فقط بكونها تمثل صناعة التأمين داخل لبنان، بل بكونها من المكلفين الذين يدفعون ضرائب ورسومها هي الاعلى والاكبر حجماً للخزينة اللبنانية، وهم بالتالي يتحملون وبشكل غير مباشر جزءاً من الاموال التي تنفقها طيران الشرق الاوسط.

اضف الى ذلك تجاوز طيران الشرق الاوسط لشركاتنا الوطنية وتعاملها المباشر مع الخارج، يشكل مخالفة صريحة لاحكام المادة 9 من قانون هيئات الضمان، التي تحظر ضمان الاخطار الكائنة في لبنان لدى شركات غير مرخص لها بمزاولة العمل في لبنان. كما ان دفع الاقساط الى شركات غير مقيمة، ومن غير اقتطاع الرسوم والضرائب التي تعود للخزينة اللبنانية، يشكل مخالفة لاحكام قانون ضريبة الدخل في لبنان.

لعلها انت الساعة التي توقف فيها المخالفات الجارية في طيران الشرق الاوسط، فتعاد الى الخزينة العامة حقوقها، وتعطي شركاتنا الوطنية فرصة لممارسة دورها والمساهمة في تغطية ولو جزء من تأمينات شركتنا الوطنية.

ولست ارى اجدر من المجلس الجديد، الذي عهد اليه المصرف المركزي بمقدرات شركة طيران الشرق الاوسط قريفاً وطنياً، يدرك خطورة المخالفات المرتكبة، والاضرار التي ترتبت وتترتب عليها.

ترى هل تجد شكوانا هذه المرة اذنا صاغية في المجلس الجديد لادارة طيران الشرق الاوسط، وهل تخرج تأمينات الشركة الى العلن بعد اكثر من ثلاثة عقود من الاحتجاب في الظلمة؟